J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol.3 (11): 1537 - 1547, 2012

ROLE OF ECONOMIC CRISIS IN THE FISCAL AND MONETARY POLICIES IN EGYPT

El-Batran, Moshera M. A.
The Higher Institue of specific Studies - Giza

دور الأزمة الإقتصادية فى السياسات المالية والنقدية فى مصر

مشيرة محمد عبد المجيد البطران
المعهد العالى للدراسات النوعية - الجيزة

الملخص

يعانى الإقتصاد المصرى من العديد من المشكلات الإقتصادية، والتى من أبرزها زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات، وإرتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى وجود إختلالات هيكلية بين السياسات المالية والنقدية، ولذلك تكمن مشكلة البحث فى كيفية تفاعل أدوات السياسات المالية والنقدية فى ظل الأزمة الإقتصادية العالمية على هيكل النشاط الإقتصادى المصرى.

وإنطلاقا من المشكلة البحثية ونتيجة الآثار المترتبة على الأزمة الإقتصادية العالمية، تبنت الحكومة المصرية سياسات ادارة الطلب من خلال زيادة الانفاق الحكومى وعرض النقود للتغلب على تلك الاثار السيئة، ولذلك يهدف البحث إلى التعرف على ملامح السياسات المالية والنقدية المطبقة على هيكل النشاط الإقتصادى المصرى، وماهى آثار الأزمة الإقتصادية العالمية على الناتج المحلى الاجمالى والمتغيرات الاقتصادية الاخرى مثل الاستثمارات والاستهلاك والاجور والتضخم والعمالة.

ولتوضيح مدى فعالية السياسات المالية، تم تقدير نموذج ليفربول للتوازن العام، بأسلوب المعادلات الآنية، وأمكن الحصول على البيانات من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التنمية الإقتصادية والنشرة الإقتصادية بالبنك الأهلى المصرى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١١)، وإستخدام الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين لإستبعاد آثار التضخم، بإعتبار سنة الأساس (٢٠٠٥=١٠٠).

وقد أوضحت نتائج نموذج ليفربول للتوازن العام فعالية السياسة المالية فى دالة إجمالى الناتج القومى، حيث تبين إستجابة إجمالى الناتج القومى للإنفاق الحكومى بدرجة أكبر من عرض النقود.

ولذلك يوصى البحث بإستخدام سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومى أو خفض الضرائب بهدف زيادة الطلب الكلى، وبالتالى زيادة الناتج القومى والإستهلاك وخلق فرص عمل جديدة لعلاج مشكلة البطالة. وتطبيق سياسة نقدية توسعية من خلال خفض سعر الفائدة لتشجيع الإستثمار اللازم لدفع عجلة التنمية الإقتصادية.

المقدمه

تعود مشكلة الازمة الإقتصادية العالمية الراهنة بالاذهان إلى الكساد الكبير الذى حدث نتيجة التلاعب في سوق الأوراق المالية، وتعود فصولها إلى منتصف العشرينيات من القرن الماضي وتحديدا في عام ١٩٢٥ عندما بدأت أسواق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية بالارتفاع الكبير حتى بلغت قمتها في عام ١٩٢٩، وشجعت الارتفاعات الكبيرة والمتلاحقة عامة الشعب علي الدخول إلى البورصات وشراء الأسهم طمعا في تحقيق أرباح طائلة، ونتيجة الانخفاض الحاد في أسواق الأسهم الأمريكية، أقبل الجميع على بيع كل شيء، دون وجود من يرغب في الشراء، مما أدى إلى افلاس الأفراد جراء خسارتهم في أسواق الأسهم، وتبعهم الكثير من البنوك والمؤسسات المالية إلى إعلان إفلاسهم، وفقد الأفراد مدخراتهم وأصبحوا غير قادرين على شراء احتياجاتهم الأساسية، وكنتيجة لذلك تكدست السلع والبضائع في المتاجر والمصانع ولم تجد من يشتريها، وتوقفت المصانع عن الإنتاج وأغلقت المتاجر أبوابها وسرّحت العاملين بها، أما المزارع فقد انخفضت إنتاجيتها إلى النصف.

ومع انخفاض معدلات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارا من عام ٢٠٠٦ بدأ الحديث حول إصابة الاقتصاد الأمريكي بحالة من الركود، وبدلا من لجوء المسؤولين الأمريكيين لاتخاذ بعض الإجراءات

الاحتوائية لمواجهة ذلك الركود، استمرت عمليات منح الائتمان بشكل منفلت، وظهر العديد من الأخطاء وعدم الانضباط وقصور الرقابة، وتم في البداية الإعلان عن بعض الخسائر المحدودة، أعقبها اضطرار الحكومة إلى التدخل في محاولة منها لإنقاذ بعض المؤسسات الكبرى من خلال عمليات الدمج القسرى، إلى أن تفجرت الأزمة في شهر سبتمبر عام ٢٠٠٨ حين سمحت السلطات الأمريكية بإفلاس وانهيار بنك ليمان برادرز الذي يعد رابع أكبر بنك استثماري أمريكي، فكان ذلك بمثابة الإعلان الرسمي عن بداية الأزمة المالية العالمية الكبرى الحالية.

ورغم خطورة هذه الأزمة وشراستها إلا أنها قد تزامنت مع أزمة أشد خطورة وهى الأزمة الغذائية العالمية التي اجتاحت العالم بكل دوله ومؤسساته وتأثيراتها المدمرة على سكان العالم النامي بوجه خاص ولاسيما الفقراء منهم. وفي خضم الأزمتين تأثر الاقتصاد المصرى بتلك التغيرات.

وعلى الرغم من أن الكساد الكبير بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه سرعان ما انتشر في جميع أنحاء العالم، وخصوصا في أوروبا نظراً للترابط الاقتصادي الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاديات الأوروبية الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ولما كانت الكثير من الدول الأوروبية لا تزال تعاني تبعات الحرب ووطأة الديون فقد كان الأثر مضاعفاً عند بعض الدول الأوروبية كألمانيا وبريطانيا العظمى. وخلال هذه الفترة انهارت التجارة العالمية إلى النصف تقريباً، بسبب سعي الكثير من الدول إلى حماية اقتصادها ومصانعها من تدفق البضائع العالمية الأقل ثمناً، فسعت إلى فرض التعريفات الجمركية، وتحديد حصص للواردات الأجنبية.

وما حدث في أزمة الكساد الكبير، هو نفسه ما حدث مع انهيار الأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧، وكذا ما حدث عام ٢٠٠٨ فيما سمي "أزمة الرهن العقاري" وما ترتب عليها من أزمة سيولة وتوقف عن منح الائتمان، وانعدام للثقة في المؤسسات المالية المختلفة. ومن أسباب نشأة هذه الازمة نشوب ما سمي بأزمة القروض العالية المخاطر، التي أدخلت القطاع المصرفي والبنكي الأمريكي في دوامة من الخسائر، و ذهب ضحيتها آلاف المواطنين، وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود، متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر.

مشكلة البحث:

يعانى الإقتصاد المصرى من العديد من المشكلات الإقتصادية، والتى من أبرزها زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات، وإرتفاع معدلات البطالة بالإضافة إلى وجود إختلالات هيكلية بين السياسات المالية والنقدية، ولذلك تكمن مشكلة البحث فى دور أدوات السياسات المالية والنقدية فى ظل الأزمة الإقتصادية العالمية على هيكل النشاط الإقتصادى المصرى.

هدف البحث:

إنطلاقا من المشكلة البحثية ونتيجة الآثار المترتبة على الأزمة الإقتصادية العالمية، تبنت الحكومة المصرية سياسات ادارة الطلب من خلال زيادة الانفاق الحكومى وعرض النقود للتغلب على تلك الاثار السيئة، ولذلك يهدف البحث إلى التعرف على ملامح السياسات المالية والنقدية المطبقة على هيكل النشاط الإقتصادى المصرى، وماهى آثار الأزمة الإقتصادية العالمية على الناتج المحلى الاجمالى والمتغيرات الاقتصادية الاخرى مثل الاستثمارات والاستهلاك والاجور والتضخم والعمالة.

الطريقه البحثيه

لتوضيح مدى فعالية السياسات المالية، تم تقدير نموذج ليفربول Liverpool للتوازن العام، بأسلوب المعادلات الآنية من خلال تقدير أسلوب تعظيم إحتمال المعلومات الكاملة Full Information Maximum Likelihood (FIML)، وهو نموذج آنى إقتصر على ١٠ معادلات سلوكية كالتالى:

$$GNP_t = \beta_{10} + \beta_{11} Gov_t + \beta_{12} Inv_t + \beta_{13} Ms_t \pm \beta_{14} D_t$$

$$Inv_t = \beta_{20} + \beta_{21} GNP_t - \beta_{22} IR_t - \beta_{23} ER_t \pm \beta_{24} D_t$$

$$Con_t = \beta_{30} + \beta_{31} WL_t + \beta_{32} Ms_t - \beta_{33} Tax_t \pm \beta_{34} D_t$$

$$Ld_t = \beta_{40} + \beta_{41} GNP_t + \beta_{42} Inv_t + \beta_{43} Inf_t - \beta_{44} W_t \pm \beta_{45} D_t$$

$$W_t = \beta_{50} + \beta_{51} Lpd_t + \beta_{52} Inf_t - \beta_{53} Un_t \pm \beta_{54} D_t$$

$$WL_t = \beta_{60} + \beta_{61} GNP_t + \beta_{62} Inv_t \pm \beta_{63} Tcn_t \pm \beta_{64} D_t$$
$$Tax_t = \beta_{70} + \beta_{71} GNP_t + \beta_{72} WL_t \pm \beta_{73} D_t$$
$$Inf_t = \beta_{80} + \beta_{81} WL_t - \beta_{82} Ms_t - \beta_{83} Un_t - \beta_{84} IR_t \pm \beta_{85} D_t$$
$$Md_t = \beta_{90} + \beta_{91} GNP_t - \beta_{92} IR_t \pm \beta_{93} D_t$$
$$Ms_t = \beta_{100} + \beta_{101} GNP_t - \beta_{102} IR_t \pm \beta_{103} D_t$$

حيث:

- GNP = إجمالى الناتج القومى Gross National Product (مليار جنيه)
- GDP = إجمالى الناتج المحلى Gross Domestic Product (مليار جنيه)
- Inv = الإستثمار القومى National Investment (مليار جنيه)
- Con = الإستهلاك القومى National Consumption (مليار جنيه)
- Gov = الإنفاق الحكومى Government Expenditure (مليار جنيه)
- Tax = الضرائب Taxes (مليار جنيه)
- Md = طلب النقود Money Demand (مليار جنيه)
- Ms = عرض النقود Money Supply (مليار جنيه)
- WL = أجور العمال Labor Wages (مليار جنيه)
- W = أجر العامل السنوى Labor Wage (ألف جنيه)
- Lpd = إنتاجية العامل Labor Productivity (ألف جنيه)
- Ld = طلب العمالة Labor Demand (مليون عامل)
- Un = معدل البطالة Unemployment Rate (%)
- Inf = معدل التضخم Inflation Rate (%)
- IR = سعر الفائدة Interest Rate (%)
- ER= سعر الصرف Exchange Rate (%)
- Tcn = التكنولوجى Technology (الزمن)
- D = متغير صورى Dummy variable (0-1)

والمتغير الصورى يمثل تأثير الأزمة الإقتصادية على المتغير التابع بكل معادلة من معادلات النموذج، وهو يأخذ القيمة صفر خلال الفترة التى تسبق حدوث الأزمة الإقتصادية (١٩٩٥-٢٠٠٧)، بينما يأخذ القيمة واحد فى الفترة اللاحقة للأزمة الإقتصادية (٢٠٠٨-٢٠١١)، ويمكن توضيح تفسير تأثير المتغيرات الخارجية على المتغير الداخلى بكل معادلة من معادلات نموذج ليفربول كالتالى:

١- **دالة إجمالى الناتج القومى:** تؤدى زيادة كل من: الإنفاق الحكومى، الإستثمارات، وعرض النقود إلى زيادة إجمالى الناتج القومى.

٢- **دالة الإستثمار:** تؤدى زيادة إجمالى الناتج القومى إلى زيادة الإستثمارات، فى حين يؤدى إرتفاع كل من: سعر الفائدة وسعر الصرف إلى إنخفاض الإستثمارات.

٣- **دالة الإستهلاك:** تؤدى زيادة كل من: أجور العمال، وعرض النقود إلى زيادة الإستهلاك، بينما يؤدى إرتفاع الضرائب إلى إنخفاض الإستهلاك.

٤- **دالة الطلب على العمالة:** تؤدى زيادة كل من: إجمالى الناتج القومى، الإستثمارات، ومعدل التضخم إلى زيادة الطلب على العمالة، بينما يؤدى زيادة أجر العامل إلى إنخفاض الطلب على العمالة، كما يمكن أن يؤدى مستوى التكنولوجى إلى زيادة أو إنخفاض الطلب على العمالة فى حالة وجود علاقة إحلالية أو تكاملية بين العمل ورأس المال على الترتيب.

٥- **دالة أجر العامل:** تؤدى زيادة كل من: إنتاجية العامل ومعدل التضخم إلى زيادة أجر العامل، بينما يؤدى زيادة معدل البطالة إلى إنخفاض أجر العامل.

٦- **دالة أجور العمال:** تؤدى زيادة كل من: إجمالى الناتج القومى والإستثمارات إلى زيادة قيمة الأجور، بينما يمكن أن يؤدى زيادة مستوى التكنولوجى إلى زيادة أو إنخفاض قيمة الأجور.

٧- **دالة الضرائب:** تؤدى زيادة كل من: إجمالى الناتج القومى وأجور العمال إلى زيادة الضرائب.
٨- **دالة التضخم:** تؤدى زيادة أجور العمال إلى زيادة معدل التضخم، بينما يؤدى زيادة كل من: عرض النقود، معدل البطالة، وسعر الفائدة إلى إنخفاض معدل التضخم.
٩- **دالة طلب النقود:** تؤدى زيادة إجمالى الناتج القومى إلى زيادة الطلب على النقود، فى حين يؤدى إرتفاع سعر الفائدة إلى إنخفاض الطلب على النقود.
١٠- **دالة عرض النقود:** تؤدى زيادة إجمالى الناتج القومى إلى زيادة عرض النقود، فى حين يؤدى إرتفاع سعر الفائدة إلى إنخفاض عرض النقود.

ولقد تم الأخذ بعين الإعتبار الكشف عن المشاكل القياسية التى تواجة تقدير نموذج ليفربول، وهى مشكلة الإرتباط الذاتى "Autocorrelation" بإستخدام إختبار "Box-Pierce-Ljung test" الذى يتبع إختبار مربع كاى عند درجات حرية $(\chi_1^2 = 3.84)$، ومشكلة عدم التجانس "Heteroscedasticity" بإستخدام إختبار "Engel test"، عند درجات حرية $(\chi_1^2 = 3.84)$، ومشكلة عدم التوزيع الطبيعى لحد الخطأ العشوائى "Non-Normality" بإستخدام إختبار "Jarque-Bera test" عند درجات حرية $(\chi_2^2 = 5.99)$. هذا وقد أمكن معالجة تلك المشاكل فى حالة وجودها، بإستخدام طريقة "Newey-West"، وذلك وفقا لأسلوب إنحدار طريقة العزوم العامة "Generalized Method of Moments" (GMM).

مصادر البيانات:

تم الحصول على البيانات من مصادرها المختلفة بالجهات والمؤسسات الحكومية ومنها بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التنمية الإقتصادية والنشرة الإقتصادية بالبنك الأهلى المصرى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١١)، وإستخدام الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين لإستبعاد آثار التضخم، بإعتبار سنة الأساس (٢٠٠٥=١٠٠).

النتائج:

تقوم سياسات إدارة الطلب الاقتصادى المتمثلة فى السياسات المالية والنقدية بتحليل أثر التغيرات فى الإنفاق الحكومى والضرائب (السياسة المالية)، وعرض النقود (السياسة النقدية) على توزان الإنتاج. ومنذ عام ١٩٩٠ تضمن الإصلاح المالى والنقدى إصلاح الإدارة المالية ومتابعة تحديث القوانين والتشريعات المالية بهدف زيادة الموارد المحلية، وخفض عجز الموازنة العامة وإتباع سياسة نقدية تحافظ على إستقرار سعر الصرف، وذلك فى إطار التحول إلى آليات السوق وإتخاذ عدة سياسات لمعالجة الإختلالات النقدية والهيكلية وأهمها: تحرير سعر الفائدة، وإصلاح وتحرير سعر الصرف، وإنشاء سوق حرة للصرف الأجنبى، وتنفيذ برامج للخصخصة وتحرير القطاع العام والتجارة الخارجية.

وقد بذلت مصر جهود كثيرة للتحول من الإقتصاد الموجه إلى الإقتصاد الحر مما أدى إلى تخفيض عجز الموازنة وخفض معدل التضخم وإستقرار سعر الصرف، بالإضافة إلى تحرير تجارتها والقضاء على قيود ومعوقات الإستثمار، وخصخصت أكثر من ٥٠% من شركات القطاع العام، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو إلى ٥%.

وفى الفترة من عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٧ نجحت مصر فى برنامج الإصلاح الإقتصادى وبدأ الإقتصاد المصرى يتحرك نحو مزيد من النجاح غير أنه واجه بعض الصعوبات نتيجة للتأثيرات التى لحقت بالإقتصاد العالمى منذ عام ١٩٩٧ بسبب الأزمة الإقتصادية فى دول شرق آسيا التى تسببت في دخول الإقتصاد العالمي فى فترة من التباطؤ، فمنذ ذلك العام واجه الإقتصاد المصرى مجموعة من التحديات تمثلت في إرتفاع نسبة العجز فى الموازنة وإرتفاع معدلات الإئتمان وإنخفاض عائدات البترول من النقد الأجنبى، ورغم هذه التحديات إستطاعت الحكومة المصرية السيطرة على عجز الموازنة من خلال العديد من الإجراءات الإقتصادية والإصلاحات التشريعية فى مجال الضرائب والجمارك وبعض القوانين الإقتصادية الهامة.

ويمكن اعتبار السياسة المالية والنقدية بمثابة فكر عام لسياسات ادارة الطلب المؤثرة على جانب الطلب من خلال الانتاج وسوق النقود واثر تلك الادوات على الناتج المحلى الاجمالى سوف يتم قياسة من خلال المضاعفات. بمعنى انه عند زيادة الانفاق الحكومى او عرض النقود فان الناتج المحلى الاجمالى سوف

يزداد بينما زيادة معدل الضرائب سوف يؤدى الى تناقص الانتاج كما ان زيادة زيادة الانفاق الحكومى والضرائب بنفس القدر سوف لا يحدث تأثيرا على الناتج المحلى الاجمالى.

ولتحقيق الهدف من البحث، فانه سوف يتم التركيز على هيكل ادارة الطلب الاقتصادى متمثلا فى السياسة المالية والنقدية باستخدام نموذج ليفربول للتوازن العام لقياس أثر كل سياسة، وايضا استخدام مفهوم المضاعف لكل من الانفاق الحكومى وعرض النقود.

ويوضح جدول (١) إختبارات معادلات نموذج ليفربول، وأيضا معامل التحديد (R^2) الذى يوضح أثر المتغيرات المستقلة على شرح التغيرات الحادثة فى المتغير الداخلى. ومعامل التحديد المعدل ($\overline{R}^2$)، وكذلك إختبار (F-test) الخاص بكل معادلة، حيث تبين معنوية جميع معادلات النموذج إحصائيا عند مستوى ٠,٠١.

كما توضح إختبارات مضاعف لاجرانج (LM-Tests) للكشف عن المشاكل القياسية، وجود مشكلة إرتباط ذاتى فى دالة إجمالى الناتج القومى ودالة الطلب على النقود، بينما تبين عدم وجود مشاكل قياسية تتعلق بعدم التجانس وعدم التوزيع الطبيعى لحد الخطأ العشوائى فى معادلات النموذج، ولذلك تم علاج مشكلة الإرتباط الذاتى بإستخدام طريقة العزوم العامة (GMM) على مستوى النموذج كاملا.

ويوضح جدول (٢) نتائج تقدير نموذج ليفربول للتوازن العام، حيث جاءت النتائج فى محصلتها العامة متمشية مع المنطق الإقتصادى، وفيما يلى أهم النتائج الإقتصادية التى أمكن التوصل إليها:

١ - دالة إجمالى الناتج القومى:

توضح معادلة (١) بجدول (٢) تقدير دالة إجمالى الناتج القومى، وقد تبين أن الإنفاق الحكومى، الإستثمارات، عرض النقود، وأثر الأزمة الإقتصادية تشرح نحو ٨٧,٣% من التغيرات الحادثة فى إجمالى الناتج القومى، طبقا لمعيار معامل التحديد، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة الإنفاق الحكومى، الإستثمارات، عرض النقود، والصادرات بمليار جنيه يؤدى إلى زيادة إجمالى الناتج القومى بنحو ٢,٤٥، ١,١٢، ٠,٧٧، ٠,٢٥ مليار جنيه على الترتيب، كما تبين أن زيادة الواردات بمليار جنيه يؤدى إلى إنخفاض إجمالى الناتج القومى بنحو ٠,١٥ مليار جنيه.

وعموما توضح النتائج فعالية السياسة المالية، حيث تبين إستجابة إجمالى الناتج القومى للإنفاق الحكومى بدرجة أكبر من عرض النقود، ولذلك يمكن إستخدام سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومى أو خفض الضرائب بهدف زيادة الطلب الكلى.

التضخم.

جدول (١): إختبارات نموذج ليفربول فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١١).

م	المتغير التابع	R^2	$\overline{R}^2$	F Test	LM – Tests		
					LMa	LMh	LMn
1	إجمالى الناتج القومى	0.85	0.80	17.0	4.15	1.65	1.27
2	الإستثمار	0.89	0.85	24.3	1.47	1.34	2.28
3	الإستهلاك	0.95	0.93	57.0	2.12	2.15	2.77
4	عدد العمال	0.92	0.88	25.3	0.75	3.19	3.15
5	أجر العامل	0.94	0.92	47.0	2.05	2.51	2.91
6	أجور العمال	0.92	0.89	34.5	1.27	1.41	1.88
7	الضرائب	0.91	0.89	43.8	2.18	2.46	2.46
8	التضخم	0.85	0.78	12.5	0.57	2.91	1.87
9	طلب النقود	0.87	0.85	46.9	4.92	1.25	2.82
10	عرض النقود	0.84	0.82	36.8	2.17	2.05	2.32

حيث:

R^2: معامل التحديد.

$\overline{R}^2$: معامل التحديد المعدل.

F-Test: قيمة (F) المحسوبة.

LMa: إختبار الإرتباط الذاتى.

LMh: إختبار عدم التجانس.

LMn: إختبار عدم التوزيع الطبيعى.

(*): تحت إختبارات (LM-Tests) تشير لوجود مشكلة قياسية بالمعادلة.

(**): تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠,٠١.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات مراجع (١) ، (٢) ، (٥).

جدول (٢): نتائج تقدير نموذج ليفربول للتوازن العام فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١١).

No.		Function						
1	GNP =	977.5 (1.12)	+ 1.75 Gov (2.47)*	+ 2.14 Inv (4.04)**	+ 1.17 Ms (2.98)**	- 7.3 D (-2.51)*		
2	Inv =	682.9 (0.55)	+ 0.33 GNP (4.15)**	-2.14 IR (-3.57)**	- 1.24 ER (-2.17)*	- 9.7 D (-2.29)*		
3	Con =	122.6 (0.66)	+ 1.67 WL (2.47)*	+ 0.74 Ms (2.12)*	- 0.51 Tax (-3.11)**	- 1.2 D (-2.07)*		
4	Ld =	5.5 (1.84)*	+ 0.22 GNP (3.15)**	+ 0.14 Inv (2.44)*	+ 0.11 Inf (3.51)**	+ 0.34 Tcn (2.35)*	- 0.62 W (-2.73)*	- 0.21 D (-2.18)*
5	W =	8.2 (2.15)*	+ 0.15 Lpd (2.14)*	+ 0.05 Inf (3.33)**	- 0.27 Un (-3.41)**	- 1.3 D (-3.47)**		
6	WL =	24.3 (0.79)	+ 0.08 GNP (3.77)**	+ 0.32 Inv (2.15)*	+ 0.57 Tcn (2.91)**	- 9.4 D (-1.96)*		
7	Tax =	7.2 (0.45)	+ 0.27 GNP (2.96)**	+ 0.83 WL (2.22)*	+ 5.87 D (2.14)*			
8	Inf =	9.9 (1.16)	+ 1.29 WL (2.55)*	+ 0.37 Ms (4.81)**	- 1.54 Un (-2.34)*	- 1.14 IR (-2.14)*	- 1.15 D (-0.98)	
9	Md =	844.8 (0.83)	+ 5.49 GNP (2.97)**	- 15.7 IR (-3.51)**	+ 6.4 D (1.98)*			
10	Ms =	303.4 (0.98)	+ 5.43 GNP (3.19)**	- 6.33 IR (-4.18)**	+ 8.3 D (2.17)*			

- (*)، (**)، (***): تشير إلى المعنوية عند مستوى ٠,٠٥، ٠,٠١، ٠,١٠ على الترتيب.
- الأرقام بين قوسين ( ) وأسفل معاملات الإنحدار تشير إلى قيم (t) المحسوبة.

وقد سعت الدولة فى السنوات الأخيرة إلى تقليل عجز الموازنة العامة، بترشيد وضبط الإنفاق الحكومى، وتنمية الموارد المالية العامة وتحقيق العدالة الضريبية، مما أثر على السياسة المالية بالإنكماش على بعض المكونات الأساسية المحددة لإجمالى الناتج القومى وزيادة معدلات البطالة.

وجدير بالذكر أنه إذا كان الإقتصاد فى حالة ركود فإنه من المفضل فى هذه الحالة أن يتم إتباع سياسة مالية توسعية بخفض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومى عن طريق النقود المدارة أو الدين، لأنه من الصعب سياسيا أن تفصح الحكومة عن رغبتها فى زيادة الضرائب، وكذلك تخفيض الإنفاق الحكومى أثناء ويمكن القول أن الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل يقتضى أن يكون معدل الإنفاق الحكومى القومى كافيا لكى يمتص كل السلع والخدمات المتاحة فى السوق، فى حين يترتب على إنخفاض الإنفاق الحكومى زيادة مشكلة البطالة الناتجة عن ضعف الرواج الإقتصادى وحالات الكساد والركود فى السوق. وعلى النقيض من ذلك فإن زيادة معدلات الإنفاق الحكومى بصورة كبيرة يعنى الضغط على الأسواق من خلال زيادة الإستهلاك والطلب المحلى، مما يؤدى إلى ظهور مشاكل التضخم، وهنا يبرز دور الدولة فى مواجهة تلك المشاكل الإقتصادية لضمان تحقيق الإستقرار الإقتصادى.

١- دالة إجمالى الناتج القومى:

توضح معادلة (١) بجدول (٢) تقدير دالة إجمالى الناتج القومى، وقد تبين أن الإنفاق الحكومى، الإستثمارات، عرض النقود، ، وأثر الأزمة الإقتصادية تشرح نحو ٨٥% من التغيرات الحادثة فى إجمالى الناتج القومى، طبقا لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (١)، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة الإنفاق الحكومى، الإستثمارات، وعرض النقود بمليار جنيه يؤدى إلى زيادة إجمالى الناتج القومى بنحو ١,٧٥، ٢,١٤، ١,١٧ مليار جنيه. كما تبين أيضا أن الأزمة الإقتصادية العالمية قد أدت إلى تناقص إجمالى الناتج القومى بنحو ٧,٣ مليار جنيه.

وتوضح النتائج فعالية السياسة المالية، حيث تبين إستجابة إجمالى الناتج القومى للإنفاق الحكومى بدرجة أكبر من عرض النقود، ولذلك يمكن إستخدام سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومى أو خفض الضرائب بهدف زيادة الطلب الكلى، وبالتالى زيادة الناتج القومى والإستهلاك وبالتالى خلق فرص عمل جديدة وعلاج مشكلة البطالة.

٢- دالة الإستثمار:

توضح معادلة (٢) بجدول (٢) تقدير دالة الاستثمارات، وقد تبين أن إجمالى الناتج القومى، سعر

الفائدة، سعر الصرف، وأثر الأزمة الإقتصادية تشرح نحو ٨٩% من التغيرات الحادثة فى الإستثمارات، طبقا لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (١)، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة إجمالى الناتج القومى بمليار جنيه يؤدى إلى زيادة الإستثمارات بنحو ٠,٣٣ مليار جنيه، كما تبين أن زيادة سعر الفائدة وسعر الصرف بوحدة واحدة يؤدى إلى إنخفاض الإستثمارات بنحو ٢,١٤، ١,٢٤ مليار جنيه على الترتيب. وتوضح النتائج أيضا أن الأزمة الإقتصادية العالمية قد أدت إلى تناقص الإستثمارات بنحو ٩,٧ مليار جنيه.

ولقد تم تطبيق سياسة نقدية إنكماشية فى السنوات السابقة قائمة على رفع سعر الفائدة وتخفيض قيمة العملة الوطنية وإستخدام السقوف الإئتمانية، ومع بدء برنامج الإصلاح الإقتصادى عام ١٩٩١ تم تحرير سعر الفائدة، حيث أصبح للبنوك حرية تحديد أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات، مما أدى إلى زيادة سعر الفائدة وإقترابه من معدل التضخم، وهذا يعنى بداية ظهور سعر فائدة موجب. وفتح المجال أمام عمليات السوق المفتوحة بإصدار أذون خزانة قصيرة الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة بما يحد من التوسع النقدى وإمتصاص السيولة، كما تم تعديل نسبة الإحتياطى بنسبة لا تقل عن ١٥% من إجمالى الودائع، وتعديل نسبة السيولة بحد أدنى ٢٠% بالجنيه المصرى ونحو ٢٥% للعملات الأجنبية، كما تم توحيد وتحرير سعر الصرف. كما تم إصدار عدة قوانين وقرارات تعمل على تشجيع الإستثمار الخاص، مثل القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، الذى أقر حق المستثمر فى تملك الأراضى والعقارات اللازمة لمباشرة النشاط الزراعى، وإعفاء المشروعات الزراعية من الضرائب لزيادة صادراتها أو تخفيض وارداتها. وصدور قانون موحد للإستثمارات والشركات، حتى يكون هناك توحيد للقوانين التى تحكم الإستثمار فى مصر على مستوى القطاع الخاص أو قطاع الأعمال العام، وبالتالى تهيئة المناخ الإستثمارى الملائم للإقتصاد المصرى.

وفى إطار سياسة الإصلاح وتحرير الإقتصاد المصرى، تم تطبيق سياسة الخصخصة، بحيث لم تصبح الدولة هى المستثمر الوحيد وأصبح دورها يرتكز على التخطيط التأشيرى والقيام بصورة مباشرة بتنفيذ الإستثمارات العامة الضرورية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والتى تتركز بصفة رئيسية فى مشروعات البنية الأساسية. وبإعتبار سياسة الخصخصة مكونا أساسيا من مكونات الإصلاح الإقتصادى، فقد استند برنامجها على آليات خاصة تستهدف تهيئة الإقتصاد المصرى لعملية الخصخصة من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية وإستعادة التوازن المطلوب فى المتغيرات الإقتصادية الأساسية مع إتباع سياسات ساهمت فى فتح الباب امام القطاع الخاص لتعزيز مشاركته فى النشاط الإقتصادى.

كما إستهدف قانون الضريبة على شركات الأموال حفز الإستثمارات بجميع أنواعها، من خلال حزمة كبيرة من الإعفاءات الضريبية، مع تأجيل إستيفاء حق المجتمع فى إخضاع دخول هذه الشركات للضريبة لمدد زمنية متفاوتة، تتراوح بين ٥-٢٠ سنة حسب الموقع الجغرافي، تخضع بعدها هذه الدخول للضريبة، وإتساقا مع النهج العالمي في جذب الإستثمارات المحلية والعالمية، تم إجراء تطوير شامل للضريبة على الدخل من أرباح الشركات، تتمثل أبعاده الأساسية فى: تسهيل عمليات الإنتاج والإستثمار، إتاحة موارد متواصلة من الإيرادات العامة، تشجيع نقل التكنولوجيا وتخفيض تكلفتها، تخفيف عبء إتاحة التمويل على الشركات، تفعيل مبادئ العدالة الضريبية.

٣- دالة الإستهلاك:

توضح معادلة (٣) بجدول (٢) تقدير دالة الإستهلاك، وقد تبين أن أجور العمال، عرض النقود، الضرائب، وأثر الأزمة الإقتصادية تشرح نحو ٩٥% من التغيرات الحادثة فى الإستهلاك، طبقا لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (١)، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة أجور العمال، وعرض النقود بنحو مليار جنيه، يؤدى إلى زيادة الإستهلاك بنحو ١,٦٧، ٠,٧٤ مليار جنيه على الترتيب. كما تبين أن زيادة الضرائب بنحو مليار جنيه يؤدى إلى إنخفاض الإستهلاك بنحو ٠,٥١ مليار جنيه.

وتوضح النتائج أيضا أن الأزمة الإقتصادية العالمية قد أدت إلى تناقص الإستهلاك القومى بنحو ١,٢ مليار جنيه.

ولذلك يتضح فعالية السياسة المالية، حيث أدت زيادة الضرائب إلى الحد من الإستهلاك، ونظراً لأن الطلب على العمالة هو فى الواقع طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فإنه يمكن إستخدام سياسة مالية توسعية بخفض الضرائب لزيادة الإستهلاك وبالتالى إرتفاع الدخل، وزيادة معدلات التشغيل كوسيلة لتقليل معدلات البطالة. ويمكن القول أنه إذا كان الإستهلاك أقل من الدخل فإنه يمكن إستخدام سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومى وخفض الضرائب كوسيلة لتنشيط الإقتصاد خلال فترات الكساد، بهدف

زيادة الطلب الكلى والدخول وفرص العمل، حيث أن تخفيض الضرائب يؤدى لزيادة مستوى الأسعار وإنخفاض الأجر الحقيقى للعامل.

وبالتالى فإن زيادة الطلب الكلى تؤدى لزيادة الناتج ووصول العمالة لحالة التشغيل الكامل. ولكن إذا كان التخفيض الضريبى صغيراً فإن ذلك سوف يؤدى لزيادة الناتج، وزيادة العمالة ولكن ليس لمستوى التشغيل الكامل. وكذلك يتم إستخدام سياسة مالية إنكماشية إذا كان الإستهلاك أكبر من الدخل بتخفيض الإنفاق الحكومى وزيادة الضرائب.

٤- دالة الطلب على العمالة:

توضح معادلة (٤) بجدول (٢) تقدير دالة الطلب على العمالة، وقد تبين أن إجمالى الناتج القومى، الإستثمارات، التضخم، مستوى التكنولوجى، أجر العامل، وأثر الأزمة الإقتصادية تشرح نحو ٩٢% من التغيرات الحادثة فى الطلب على العمالة، طبقا لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (١)، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة كل من إجمالى الناتج القومى والإستثمارات بمليار جنيه، والتضخم ومستوى التكنولوجى بوحدة واحدة، يؤدى إلى زيادة الطلب على العمالة بنحو ٠,٢٢، ٠,١٤، ٠,١١، ٠,٣٤ مليون عامل على الترتيب. كما تبين أن زيادة أجر العامل السنوى بنحو ألف جنيه، يؤدى إلى إنخفاض الطلب على العمالة بنحو ٠,٦٢ مليون عامل. وتوضح النتائج أيضا أن الأزمة الإقتصادية العالمية قد أدت إلى تناقص الطلب على العمالة بنحو ٠,٢١ مليون عامل.

٥- دالة أجر العامل:

توضح معادلة (٥) بجدول (٢) تقدير دالة أجر العامل، وقد تبين أن إنتاجية العامل، التضخم، معدل البطالة، وأثر الأزمة الإقتصادية تشرح نحو ٩٤% من التغيرات الحادثة فى أجر العامل، طبقا لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (١)، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة كل من إنتاجية العامل بألف جنيه والتضخم بوحدة واحدة، يؤدى إلى زيادة أجر العامل بنحو ٠,١٥، ٠,٠٥ ألف جنيه على الترتيب. كما تبين أن زيادة معدل البطالة بوحدة واحدة، يؤدى لإنخفاض أجر العامل بنحو ٠,٢٧ ألف جنيه.

وتوضح النتائج أيضا أن الأزمة الإقتصادية العالمية قد أدت إلى تناقص أجر العامل بنحو ١,٣ ألف جنيه.

وجدير بالذكر أن تطبيق سياسة مالية توسعية بإستخدام الإنفاق الحكومى والضرائب وسياسة نقدية توسعية بإستخدام العرض الإسمى للنقود قد تستخدم كوسيلة فعالة لكبح جماح حدة البطالة الهيكلية وزيادة الطلب الكلى اللازم لزيادة الإنتاج وتحقيق العمالة الكاملة، حيث عادة ما تنشأ البطالة نتيجة الطلب غير الكافى والتغيرات الإقتصادية الهيكلية نتيجة تغير التكنولوجيا وتركيب الطلب النهائى على السلع والخدمات، وبالتالى تتلاشى الوظائف والمهارات القديمة بوجود وظائف جديدة، فإذا كان العامل الذى حرم من عملة نتيجة تلك الظروف قادراً ومؤهلاً على مواجهة متطلبات التعليم والمهارة اللازمة للوظائف الجديدة ويمكنة التوطن فى مكان جديد إذا لزم الأمر، فإنه يمكن التغلب على مشكلة البطالة الهيكلية.

٦- دالة أجور العمال:

توضح معادلة (٦) بجدول (٢) تقدير دالة أجور العمال، وقد تبين أن إجمالى الناتج القومى، الإستثمارات، مستوى التكنولوجى، وأثر الأزمة الإقتصادية تشرح نحو ٩٢% من التغيرات الحادثة فى أجور العمال، طبقا لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (١)، بينما ترجع باقى التغيرات لعوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة كل من إجمالى الناتج القومى والإستثمارات بمليار جنيه، ومستوى التكنولوجى بوحدة واحدة، يؤدى إلى زيادة أجور العمال بنحو ٠,٠٨، ٠,٣٢، ٠,٥٧ مليار جنيه على الترتيب. وتوضح النتائج أيضا أن الأزمة الإقتصادية العالمية قد أدت إلى تناقص أجور العمال بنحو ٩,٤ مليار جنيه.

وتجدر الإشاره أن تدنية معدل زيادة مرتبات العاملين فى الموازنة العامة للدولة، والحد من زيادة مخصصات الأجور بتقليل معدلات التوظيف الجديدة وتشجيع الأجازات غير مدفوعة الأجر والإحالة المبكرة للمعاش، كانت من ملامح السياسة المالية عقب سياسات الإصلاح الإقتصادى والتى ساعدت على إنخفاض عجز الموازنة العامة بتخفيض الإنفاق الحكومى، ولكن فى نفس الوقت أدت لسوء توزيع الإنفاق العام بين الريف والحضر، مما أثر سلبيا على توازن سوق العمل من خلال التوظيف غير المنظم وبالتالى زيادة معدلات الهجرة الداخلية من الريف للحضر.

٧- دالة الضرائب:

توضح معادلة (٧) بجدول (٢) تقدير دالة الضرائب، وقد تبين أن إجمالى الناتج القومى، أجور العمال، وأثر الأزمة الإقتصادية تشرح نحو ٩١% من التغيرات الحادثة فى الضرائب، طبقا لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (١)، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة كل من إجمالى الناتج القومى وأجور العمال بمليار جنيه، يؤدى إلى زيادة الضرائب بنحو ٠,٢٧، ٠,٨٣ مليار جنيه على الترتيب. كما تبين أن الأزمة الإقتصادية العالمية قد أدت إلى زيادة الضرائب بنحو ٥,٨٧ مليار جنيه.

ويمكن القول أن زيادة الايرادات العامة من خلال الزيادة فى الحصيلة الضريبية وإحلال الضريبة العامة للمبيعات محل ضريبة الإستهلاك، قد مكنت الحكومة من مضاعفة الحصيلة الضريبية، لأن جزءا كبيرا من الدخل القومى يتجه إلى الحكومة فى صورة ضرائب. حيث تم التحول إلى نظام الضريبة العامة على المبيعات ليحل محل الضرائب النوعية على الاستهلاك. وفيما يتعلق بقانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية، فهو يعكس فكرا جديدا فى تعامل الجهاز الضريبى مع الممولين، حيث يمثل هذا القانون نقلة نوعية ومنعطفا جديدا فى السياسة الإقتصادية المصرية، ويسهم فى تخفيض شرائح الضرائب إلى نحو ٥٠% أو أقل بحيث يستفيد منه المواطنون وكل من يعمل فى مجال النشاط الإقتصادى نظرا لما يوفره من مزايا أبرزها الإعفاء الضريبى، المصالحة الضريبية، القضاء على التعقيدات الإدارية مع بناء جسور الثقة المتبادلة بين الدولة والممول بما من شأنه تشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية فى مصر.

٨- دالة التضخم:

توضح معادلة (٨) بجدول (٢) تقدير دالة التضخم، وقد تبين أن أجور العمال، عرض النقود، معدل البطالة، سعر الفائدة، وأثر الأزمة الإقتصادية تشرح نحو ٨٥% من التغيرات الحادثة فى التضخم، طبقا لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (١)، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة أجور العمال وعرض النقود بمليار جنيه، يؤدى إلى زيادة التضخم بنحو ١,٢٩%، ٠,٣٧% على الترتيب. كما تبين أن زيادة معدل البطالة وسعر الفائدة بوحدة واحدة، يؤدى إلى إنخفاض معدل التضخم بنحو ١,٥٤%، ١,١٤% على الترتيب. كما تبين أن تأثير الأزمة الإقتصادية العالمية على معدل التضخم فى مصر يكاد يكون ثابت نظرا لعدم معنويتة إحصائيا.

٩- دالة الطلب على النقود:

توضح معادلة (٩) بجدول (٢) تقدير دالة الطلب على النقود، وقد تبين أن إجمالى الناتج القومى، سعر الفائدة، وأثر الأزمة الإقتصادية تشرح نحو ٨٧% من التغيرات الحادثة فى الطلب على النقود، طبقا لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (١)، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة إجمالى الناتج القومى بنحو مليار جنيه، يؤدى إلى زيادة الطلب على النقود بنحو ٥,٤٩ مليار جنيه. كما تبين أن زيادة سعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدى إلى إنخفاض الطلب على النقود بنحو ١٥,٧ مليار جنيه. وتوضح النتائج أيضا أن الأزمة الإقتصادية العالمية قد أدت إلى زيادة الطلب على النقود بنحو ٦,٤ مليار جنيه.

١٠- دالة عرض النقود:

توضح معادلة (١٠) بجدول (٢) تقدير دالة عرض النقود، وقد تبين أن إجمالى الناتج القومى، سعر الفائدة، وأثر الأزمة الإقتصادية تشرح نحو ٨٤% من التغيرات الحادثة فى عرض النقود، طبقا لمعيار معامل التحديد الوارد بجدول (١)، بينما ترجع باقى التغيرات إلى عوامل أخرى غير مقيسة بالدالة.

وتوضح النتائج أن زيادة إجمالى الناتج القومى بنحو مليار جنيه، يؤدى إلى زيادة عرض النقود بنحو ٥,٤٣ مليار جنيه. كما تبين أن زيادة سعر الفائدة بوحدة واحدة، يؤدى إلى إنخفاض عرض النقود بنحو ٦,٣٣ مليار جنيه. وتوضح النتائج أيضا أن الأزمة الإقتصادية العالمية قد أدت إلى زيادة عرض النقود بنحو ٨,٣ مليار جنيه.

وخلاصة لما سبق توضح نتائج نموذج ليفربول للتوازن العام فعالية السياسة المالية فى دالة إجمالى الناتج القومى، حيث تبين إستجابة إجمالى الناتج القومى للإنفاق الحكومى بدرجة أكبر من عرض النقود.

ولذلك يوصى البحث بإستخدام سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومى أو خفض الضرائب بهدف زيادة الطلب الكلى، وبالتالى زيادة الناتج القومى والإستهلاك وخلق فرص عمل جديدة لعلاج مشكلة البطالة.

وتطبيق سياسة نقدية توسعية من خلال خفض سعر الفائدة لتشجيع الإستثمار اللازم لدفع عجلة التنمية الإقتصادية.

المراجع

(١) البنك الأهلى المصرى "النشرة الإقتصادية" أعداد متفرقة.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء "الكتاب الإحصائى السنوى" أعداد متفرقة.

(٣) على عبد العال خليفة (دكتور)، محسن محمود البطران (دكتور)، سهرة خليل عطا (دكتور)، عماد عبد المسيح شحاتة (دكتور) "دراسة قياسية لسوق العمل فى مصر بإستخدام نموذج التوازن العام" الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعى، المؤتمر الحادى عشر للإقتصاديين الزراعيين، التنمية البشرية فى القطاع الريفى، سبتمبر، ٢٠٠٣، ص ص ١-٢٤.

(٤) محسن محمود البطران (دكتور)، عماد عبد المسيح شحاتة (دكتور) "قياس فعالية تطبيق السياسات المالية والنقدية على الأزمة الإقتصادية فى مصر" مؤتمر إستراتيجية التنمية الزراعية وتحديات الأمن الغذائى، قسم الإقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، يوليو، ٢٠١٠.

(٥) وزارة التنمية الإقتصادية "خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية" أعداد متفرقة.

(6) Breusch, T. & Adrian Pagan "The Lagrange Multiplier Test and its Application to Model Specification in Econometrics" Rev. Econ. Stud., Vol. 47, 1980; 239-254.

(7) Edgmand, Michael "Macro Economics: Theory and Policy" 2nd ed, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, USA, 1983.

(8) Engle, Robert "Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of Variance of United Kingdom Inflation" Econometrica, Vol.50, July,1982; 987-1007.

(9) Greene, William "Econometric Analysis" 5th ed., Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, USA. 2003

(10) Jarque, C. & Bera A. "A Test for Normality of Observations and Regression Residuals" Inter. Stat. Rev., Vol. 55, 1987; 163-172.

(11) Newey, Whitney & Kenneth West "A Simple Positive Semi-Definite, Heteroskedasticity and Autocorrelation Consistent Covariance Matrix", Econometrica, Vol. 55, 1987, 703-708.

ROLE OF ECONOMIC CRISIS IN THE FISCAL AND MONETARY POLICIES IN EGYPT

El-Batran, Moshera M. A.
The Higher Institue of specific Studies - Giza

ABSTRACT

Egyptian economy suffers from many of economic problems, the most important of which increase the budget deficit, and increase the deficit in the balance of payments, and high unemployment rates, in addition to the presence of structural imbalances between fiscal and monetary policies, therefore research problem lies in the role of fiscal and monetary policies tools in light of the crisis economic on the structure of the Egyptian economic activity.

Based on the research problem and as a result the implications of the global economic crisis, the government adopted the Egyptian demand management policies through increased government spending and the money supply to overcome those bad effects, so research aims to identify the features of fiscal and monetary policies applied to the structure of Egyptian economic activity, and what are the effects of the global economic crisis on GDP and other economic variables such as consumption, investment, wages, inflation and employment.

To illustrate the effectiveness of fiscal policy, Liverpool general equilibrium model has been estimated via simultaneous equations. Data were collected from the Central Agency for Public Mobilization and Statistics and the Ministry of Economic Development and Economic Bulletin National Bank of Egypt during the period (1995-2011), consumer price index was used to delate nominal variables, as the base year (2005 = 100).

The results of Liverpool general equilibrium model showed the effectiveness of fiscal policy in the GNP function, it was found GNP response of government spending more than of the money supply.

It is therefore recommended using an expansionary fiscal policy to increase government spending or tax cuts in order to increase aggregate demand, and thereby increase GNP, consumption and creation of new jobs to solve the unemployment problem. The application of an expansionary monetary policy by lowering interest rates to encourage investment needed to boost economic development.

قام بتحكيم البحث

أ.د / محمد صلاح الدين الجندى — كلية الزراعة – جامعة المنصورة
أ.د / ابراهيم يوسف اسماعيل — معهد الكفايه الأنتاجيه